ملخص وقائع اجتماع الخبراء حول
"مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي"
(الجمهورية اللبنانية: 25-27 سبتمبر 2001)

عرض: ناجي التوني

ملخص وقائع اجتماع الخبراء حول
"مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي"
(الجمهورية اللبنانية: 25-27 سبتمبر 2001)

عرض: ناجي التوني *

من الأهداف الرئيسية لسياسات التنويع الاقتصادي في البلدان العربية تقليل الاعتماد على النفط، ومرد ذلك ليس فقط عامل القابلية للنضوب، بل أيضاً عدم استقرار أحوال السوق، إذ أن أسعار النفط تخضع لتغيرات كثيرة وتقلبات حادة. والأهداف الأولية لعملية التنويع هي توسيع فرص الاستثمار، وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد الكبير على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين. وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة، هي: تثبيت النمو الاقتصادي (حسبما يظهره استقرار معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي) وتوسيع قاعدة الإيرادات، ورفع القيمة المضافة القطاعية.

في إطار اهتمام المعهد العربي للتخطيط بالكويت بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية وبهدف توفير المعرفة المستنيرة والفهم الصحيح لقضايا وجهود التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، عقد المعهد وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) إجتماعاً لمجموعة الخبراء حول "مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي" خلال الفترة من 25 إلى 27 سبتمبر 2001 في بيت الأمم المتحدة ببيروت- الجمهورية اللبنانية. وقد عرضت في هذا الاجتماع أربعة عشر ورقة علمية ناقشت بشكل مفصل تجارب الدول العربية في ما يتعلق بمجهوداتها في مجال التنوع الاقتصادي.

لقد كانت الأهداف المرجوة من هذا الإجتماع هي تقييم التجارب العربية في مجال التنوع الاقتصادي ومعرفة مدى نجاح هذه التجارب في تحقيق الأهداف المنشودة لتنوع القاعدة الاقتصادية وتسجيل نمو حقيقي في إنتاجها المحلي، واستطلاع مدى نجاح الدول العربية في تقليص دور الدولة في السوق المحلي وتحرير أسواقها واتباع سياسات لتصحيح مسار سياساتها الاقتصادية والمالية، وكيف يصب ذلك في إحداث مزيد من التنوع الاقتصادي في البلدان العربية. وقد انصب اهتمام الاجتماع أيضاً على فرص وتحديات التنوع الاقتصادي في الوطن العربي، وتحديد ماهية الدور الأمثل للدولة في تعزيز جهود التنوع الاقتصادي. وقد تناولت الأوراق موضوع مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي من خلال ثلاثة محاور، تناول المحور الأول تقييم تجارب التنوع الاقتصادي في أقطار دول مجلس التعاون الخليجي، في حين تناول المحور الثاني تقييم تجارب التنوع الاقتصادي في الأقطار العربية الأخرى، كما تناول المحور الثالث تجارب التنوع الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وقضايا نقل التقنية وآثار تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية العربية. وفي ما يلي عرض موجز لأهم ما تم عرضه ومناقشته خلال فعاليات هذا الاجتماع:

أولاً: تجارب دول مجلس التعاون الخليجي

من خلال استعراض تجربة المملكة العربية السعودية، تبين أنها استطاعت من خلال خطط خمسية متعاقبة للتنمية تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بلغ حوالي 5.6% سنوياً خلال الفترة 1970-2000، في حين بلغ معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي حوالي 0.7% فقط، ومرد ذلك بالأساس إنخفاض أسعار النفط الحقيقية خلال تلك

* منسق الاجتماع وعضو في الهيئة العلمية للمعهد العربي للتخطيط بالكويت.

الحقبة. ومثلت القطاعات غير النفطية حوالي 62% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 في حين بلغت الإيرادات النفطية حوالي 67% من جملة إيرادات الدولة.

كما بينت التجربة السعودية أنه بالرغم من أن صناعة النفط ومشتقاته والصناعات البتروكيماوية كانت مركز جذب رئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها لم تسفر عن خلق فرص عمل كبيرة للسعوديين. وقد دلت الدراسة المتعلقة بالمملكة العربية السعودية على أن هناك دلائل تطبيقية تشير إلى تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابياً بالزيادة في الإنتاج والتصدير وليس العكس.

أظهرت تجربة الكويت أن القطاع النفطي ما زال يمثل حوالي 95% من عائدات التصدير، في حين شكلت القطاعات غير النفطية حوالي 64% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي نفس الوقت، مثلت العائدات النفطية حوالي 77% من جملة إيرادات الدولة.

كما أبرز استعراض تجربة الكويت التركز الواضح في صادرات الكويت النفطية لدول بعينها (40% لليابان والولايات المتحدة ، 80% لأول خمس دول). ويشكل هذا التركز الكبير في عدد صغير من الدول (مع التقلبات في أسعار النفط) مصدر خطر مستمر يعرض الاقتصاد المحلي لصدمات خارجية، ويجعل الاقتصاد المحلي مكشوفاً بشكل أكبر للتغيرات في دورة الأعمال العالمية ومستوى النشاط في الاقتصاديات العالمية ولاسيما إقتصاديات الشركاء التجاريين.

وأبرزت التجربة الكويتية الاعتماد الكبير للاقتصاد الكويتي على العمالة الوافدة والاختلال الكبير في سوق العمل، حيث مثلت العمالة الوافدة حوالي 82% من القوة العاملة في البلاد وحوالي 99% من العمالة في القطاع الخاص في عام 1999. وفي حين يستحوذ القطاع العام على حوالي 94% من جملة قوة العمل في الكويت، فإن العمالة الكويتية تمثل حوالي 70% من جملة العمالة في هذا القطاع.

وفي دراسة موسعة لتجارب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية استخلصت نفس التوجهات السابقة من حيث انخفاض نصيب القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي. فقد استطاعت دول المجلس من خلال نجاحها في تنمية الصناعات المتصلة بالنفط ومشتقاته مثل الصناعات البتروكيماوية والأسمدة، والمعادن وبعض الصناعات التحويلية الأخرى، وتنمية القطاع الزراعي باستخدام سياسات مختلفة للدعم والحوافز، من تنمية قطاعاتها غير النفطية. كما أحرزت تقدماً ملحوظاً في تنمية قطاعات خدمية مثل القطاع المالي والسياحي.

كما أشارت تجارب دول مجلس التعاون أيضاً إلى وجوب الإسراع في تنفيذ عمليات خصخصة مؤسسات القطاع العام، وإفساح المجال للقطاع الخاص ليقوم بدور أكبر في الاقتصاد، مع منح المزيد من التحرر للقطاع المالي، وترشيد سياسات الدعم والحوافز، وتعظيم درجة التنسيق بين دول المجلس خصوصاً في مجالات القوى العاملة والتعليم والتدريب والاستثمار.

كانت من أكثر النتائج إثارة للاهتمام هي نتائج دراسة عن آثار التنوع الاقتصادي على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وقوى العمل في دول مجلس التعاون الخليجي. حيث أظهرت الدراسة أن التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي يعني تقليل حجم القطاع النفطي لصالح قطاع الخدمات، وقد أتاح هذا التوجه للمرأة الخليجية فرصة العمل والمشاركة في النشاط الاقتصادي، وعليه فإنه يمكن تقليص حدة مشكلة الاعتماد الكبير على العمالة الوافدة (التي تعاني منها العديد من الدول العربية الخليجية) وذلك عن طريق زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل وإمدادها بالتعليم والتدريب الذي يؤهلها للمساهمة في قوة العمل الوطنية. وهذا يتطلب إزالة

المعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تحد من المساهمة الفعالة للمرأة الخليجية في عملية التنمية الاقتصادية، وهو ما يتطلب استثماراً في الموارد البشرية- من خلال تعليم المرأة وتأهيلها.

ثانياً: تجارب الدول العربية الأخرى

أشارت الورقة المقدمة عن تجربة مصر إلى أنها قد أحرزت تقدماً ملموساً خلال الفترة من 1970 إلى 2000 في جانبي التنوع الاقتصادي الأفقي والرأسي.

فمن حيث التنوع الأفقي، استطاعت مصر خلال تلك الحقبة تحقيق زيادة في مساهمة قطاعات الخدمات والتشييد والبناء والصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، لتصل إلى حوالي 33% ، 6% و 20% على الترتيب. وقد تمكنت من إحداث قدر أكبر من التنوع في صادراتها، كما أشار إلى ذلك مؤشر هيرشمان الذي يصدره البنك الدولي. وذلك كنتيجة طبيعية للتوسع في تصدير السلع الكيماوية والأدوية والألمونيوم والإسمنت ووسائل المواصلات. وتجدر الإشارة إلى أن قطاع السياحة ما زال هو المسيطر على العائدات التصديرية، حيث مثل حوالي 60% من جملة العائدات التصديرية لعام 2000.

أما في جانب التنوع الرأسي، فهناك دلائل كثيرة على ذلك مثل، التوسع في تصدير المنسوجات والملابس الجاهزة بدلاً من الغزل والنسيج، والتوسع في تصدير الكيماويات والمنتجات المطاطية والبلاستيكية بدلاً من تصدير النفط الخام.

ومن جانب آخر، فقد دلت التجربة المصرية على أن القطاع الخاص أضحى مسؤولاً عن إنتاج ما يقارب من 75% من السلع المنتجة وحوالي 78% من الخدمات. وبالرغم من ذلك فإن القطاع العام مازال أكبر موظف للعمالة في مصر. مما يشير إلى الحاجة إلى المزيد من تقليص دور الدولة من خلال الخصخصة وتقليل البيروقراطية حتى تزداد الكفاءة. كما أن هناك حاجة إلى توفير البيئة اللازمة لنمو قطاع الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما في حالة المملكة الأردنية الهاشمية، فإن ما تمخضت عنه تجربتها منذ منتصف السبعينات حتى عام 2000 تدل على انخفاض مساهمة قطاع الخدمات (السياحة- الخدمات المالية- الخدمات الحكومية) في الناتج المحلي الإجمالي، مقابل زيادة مساهمة القطاعات المنتجة مثل القطاع الزراعي والتشييد والبناء والمواصلات والكهرباء والتعدين. ولم تزد مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة، ولكن أعيدت هيكلته ليتوسع في إنتاج صناعات مثل التبغ والأصباغ والبلاستيك والصابون ومساحيق الغسيل، على حساب صناعات تقليدية مثل الحديد والصلب والمنتجات الورقية والصناعات الجلدية والأحذية والمنتجات الخشبية والأثاث.

وبالرّغم من خيبة الأمل التي خيمت على التجربة السودانية، حيث لم تحقق جهود التنوع الاقتصادي تقدماً ملموساً خلال فترة الدراسة نظراً لعدم توافر الاستقرار السياسي من جهة وغياب رؤية واضحة لأهداف التنوع الاقتصادي المنشود من جهة أخرى، إلا أن هناك بعض العلامات على حدوث نوع من التنوع الاقتصادي، حيث انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 42% عام 1974 إلى حوالي 35% عام 1994، مقابل زيادة مساهمة قطاع الخدمات من 44% إلى 51% خلال نفس الفترة.

ومن خلال استعراض التجربة السورية فقد تبين أن سوريا هي الفريدة من نوعها بين الأقطار العربية، التي لازالت الدولة فيها هي المسؤولة الأولى والوحيدة عن إحداث التنوع الاقتصادي وتحديد أهدافه الآنية وتوجهاته المستقبلية. وقد أشارت هذه التجربة إلى أنه نتيجة

لجهود التنوع الاقتصادي فقد انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 33% في عام 1970 إلى حوالي 27% في عام 1999، وذلك مقابل زيادة مساهمة قطاع الخدمات خصوصاً الخدمات السياحية. ومن جانب آخر، فقد زادت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 6% في عام 1970 إلى 9.5% عام 2000.

أما بالنسبة لتجارب دول المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس) فتعتبر من أنجح التجارب العربية لإحداث التنويع الاقتصادي. فقد استطاعت هذه الدول إحداث تنويع كبير في صادراتها بالدرجة الأولى ومن ثم في هياكل الإنتاجية بالدرجة الثانية، وذلك بإنتهاج برامج طموحة لتحرير تجارتها وإجراء الإصلاحات المالية والاقتصادية فيها، خصوصاً بانتهاج سياسات سعر الصرف المرن، الذي كان له أكبر الأثر في إحداث ذلك التنوع الكبير في الصادرات، والذي دل عليه أيضاً مؤشر هيرشمان للبنك الدولي.

ثالثاً: التنويع الإقتصادي وقضايا نقل التقنية:

وفي دراسة بعنوان "التكنولوجيا والمؤسسات والمنشآت والتنويع الحقيقي للاقتصاد"، تبين أن التجارب العربية للتنوع الاقتصادي تعاني من غياب عنصرين هامين من عناصر التحفيز على إحداث التنوع الاقتصادي وهما عنصري العلوم والتقنية. فقد أظهرت الدراسة أنه مهما كان أسلوب التنويع الاقتصادي المتبع، سواء كان تعميق وتوسعة مجال المنتجات من السلع والخدمات، أو تنمية وتطوير قطاعات جديدة، أو زيادة الإنتاجية، أو تحسين الكفاءة، أو تقليل التكاليف فإن عنصري العلوم والتقنية هما العنصرين الحاكمين لمدى الفاعلية والنجاح المحقق لسياسة التنوع الاقتصادي المتبعة. وبالرغم من مرور أكثر من ربع قرن على جهود التنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي في الأقطار العربية وما أنفقته على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، إلا أن الدول العربية لم تتكوّن لديها الطاقة والرصيد من المعارف والمهارات في مجال العلوم والتقنية التي تمكنها من أخذ زمام المبادرة بالخلق والإبداع محلياً، من أجل إحداث الربط بين المؤسسات والمنشآت المحلية ونشاطات اقتصادية جديدة من خلال تطويع التقنية وتحفيز مهارات الإبداع والخلق. ودعت الدراسة إلى إيجاد سياسة تقنية عربية موحدة، تقوم على أساس تشجيع ودعم البحث العلمي في الجامعات والمعاهد العربية، وتطبيع وتطويع التقنيات والعلوم الحديثة لكافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية على حد سواء مثل الزراعية، والصناعية والنقل والمواصلات والتشييد والبناء والهندسة.

وقد خلص هذا الاجتماع إلى مجموعة من الاستنتاجات والدروس المستفادة أهمها:

- وجود تفاعل لا جدال فيه بين التنوع الاقتصادي وعملية التنمية الاقتصادية. فالتنوع الاقتصادي هو بالدرجة الأولى وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وليس غاية. وبناءً عليه، فإن الدول العربية والنفطية منها على وجه الخصوص في أمس الحاجة لإحداث التنوع الاقتصادي في إقتصادياتها (الهياكل الإنتاجية- الصادرات- مصادر الدخل)، وذلك بهدف تقليل الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على مسيرة التنمية الاقتصادية فيها. مما تقدم، يمكن استنتاج أهم أهداف التنوع الاقتصادي في الأقطار العربية على وجه العموم والنفطية منها بوجه خاص، كما يلي:

(1)تنمية بدائل عن النفط كمصدر للدخل والنقد الأجنبي، من خلال التوجه لتنمية القطاعات غير النفطية وتشجيع الاستثمار فيها لرفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي.
(2) تقليص دور الدولة في الاقتصاد وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص.

(3)تعزيز وزيادة شروط تجارتها مع العالم (زيادة القوة التفاوضية)، وتعزيز المقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية والداخلية، من خلال زيادة نصيب الصادرات والعائدات غير النفطية.
(4)تقليل مخاطر إحلال طاقات بديلة محل النفط والفقدان التدريجي لدول الأوبك لحصتها في السوق النفطية العالمية.
(5)توفير فرص العمل الشريف لمواطنيها وتحجيم دور العمالة الوافدة وخلق الروابط والتشابكات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

- إن النمط الغالب لإحداث التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يميل نحو التوسع في الصناعات ذات العلاقة والتشابك الشديد بالقطاع النفطي ومشتقاته، مثل صناعات البتروكيماويات والأسمدة والصناعات البلاستيكية والمطاطية والمعدنية. ونظراً لأن تكرار هذا النمط يكاد يشمل كافة دول الخليج العربية، فقد ساد التنافس بين هذه الدول على نفس الأسواق إقليمياً وعالمياً. ويستوجب هذا الوضع زيادة التنسيق وإحداث مزيد من الاندماج الإقليمي بين دول مجلس التعاون كمتطلب أساسي في إنجاح جهود التنمية الاقتصادية فيها. إن التوجه نحو التوسع في الصناعات التحويلية غير النفطية هو خطوة في الاتجاه الصحيح، مع الانتباه إلى أن هناك فرصاً يجب عدم إغفالها من أجل تنمية كل من القطاعات الزراعية والسياحية والمالية في دول المجلس.

- أكدت الدراسات التي عرضت على الاجتماع على ضرورة تمحور دور الدولة في تهيئة البيئة اللازمة والمحفزة لنمو وتوسع قطاع الأعمال وجذب الاستثمارات سواء من الداخل أو الخارج، وإمداد الأسواق المحلية بالأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية اللازمة والمشجعة على تنوع الاقتصاد (مع تقليل البيروقراطية)، والتي تعمل على زيادة التحرير في السوق المالي وتوفير البنية التحتية اللازمة، يترافق ذلك مع الاهتمام بالقضايا المتعلقة بسوق العمل والتنمية البشرية، وخصوصاً قضايا التعليم والتدريب، وفتح مجالات العمل الشريف والمثمر للعمالة الوطنية.